

صَحِيحٌ

“الأدب المفرد للإمام أبي الجارود”

حقوق الطبع محفوظة للنّاشر

الطبعة الرابعة

١٤١٨هـ / ١٩٩٧م

مكتبة الدليل

المملكة العربية السعودية - الجبيل الصناعية

ص. ب. (١٠٢٣٩) - ت: ٣٤٦٥٨٩٢

صَحِيحٌ

”الْأَدَبُ الْمَفْرَدُ لِلْإِمَامِ أَبِي الْبَخَّازِيِّ“

بقلم

محمد ناصر الدين الألباني

مكتبة الرشد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة المؤلف

إنَّ الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذُ بالله من شرورِ أنفسنا ،
وسيِّئات أعمالنا ، مَنْ يَهْدِ اللهُ فلا مُضِلَّ لَهُ ، وَمَنْ يُضِلِّ فلا هادي لَهُ .
وأشهدُ أن لا إله إلا اللهُ ، وحده لا شريك لَهُ .
وأشهدُ أن محمداً عبده ورسوله .

أما بعد ؛ فإنَّ من أعظم ما منَّ اللهُ تعالى به عليّ ، ووفَّقني إليه - وله
الفضل والثناء والحمد - مشروعِي الهام الذي مضى عليّ أكثر من أربعين سنة ،
وأنا أعمل فيه بكلِّ جدِّ ونشاطٍ لا يعرف الكلال أو الملل ، ألا وهو : « تقريب
السنة بين يدي الأمة » الخاص بحذف أسانيد كتب السنة ، وتمييز صحيحها من
ضعيفها ، وقد صدر من ذلك حتى الآن : « مختصر صحيح البخاري » المجلد
الأول والثاني ، والثالث تحت الطبع ، وتحقيق « مختصر صحيح مسلم » للحافظ
المنذري ، وقد طبع عدة طبعات آخرها طبعة المكتبة الإسلامية ، و « صحيح
الجامع الصغير » و « ضعيف الجامع الصغير » ، و « صحيح الترغيب
والترهيب » ، و « صحيح سنن أبي داود » ، وبقية السنن الأربعة : « صحيح
الترمذي » ، « صحيح النسائي » ، « صحيح ابن ماجه » ، و « ضعيف سنن
أبي داود » وضعيف بقية السنن الأربعة ، على ما أصابها من القائم على طبعها
من التبديل والتغيير وسوء التصرف بما لا مجال الآن لشرحه ، مما حملنا على

النظر فيها ، وتقويم ما أفسده منها ، بعد أن انتقل حق طبعها ونشرها إليّ ، بناء على الاتفاق القائم بيني وبين مكتب التربية العربي الخليجي ، وذلك إعداداً لطبعها طبعة جديدة فريدة ومُنقّحة بإذن الله تبارك وتعالى .

ومن ذلك المشروع العظيم : « صحيح الأدب المفرد » للإمام البخاري ، و « ضعيف الأدب المفرد » له رحمه الله تعالى .

ويعود تاريخ اهتمامي بهذا الكتاب الفريد « الأدب المفرد » إلى ما قبل عشرين سنة أو يزيد ، من يوم قررت أن ألقى منه دروساً على طائفة من النساء المتجلببات ، وكما هي عادتني في أن لا أقدم إلى الناس إلا ما صحّ من الحديث عن رسول الله ﷺ ، فقد كان بدهياً أن ألتم هذا المنهج في تدريس الكتاب ، ولذلك فقد كان لا بدّ لي من تحضير الدرس ، وتمييز ما صحّ من أحاديث الكتاب وآثاره مما لم يصح ، ليتيسر لي تقديم ما صحّ منه إليهنّ ، تجاوباً منّي مع حديث نبيّ الله ﷺ : « الدّين النصيحة » ، قالوا : لمن ؟ قال : « لله ، ولكتابه ، ولنبيّه ، ولأئمّة المسلمين وعامتهم » . رواه مسلم وغيره ، وهو مخرج في « الإرواء » (٢٦) ، و « غاية المرام » (٣٣٢) .

ثم جرت أمور حالت دون الاستمرار في تدريسه ، غير أنني استمررت في التمييز المشار إليه على نوبات متفرقة حتى انتهيت منه بتاريخ ٨ جمادى الأولى سنة (١٣٩٤) وأنا في دمشق .

ثم هاجرت إلى عمّان ، فأعدت النظر في ذلك كله ، ونقحته ، وفرزت منه ما ضُعّف في جزء لطيف ، وما صحّ في مجلد طريف ، وأضفت إلى كل منهما ، تعليقات مفيدة ، وفوائد فريدة ؛ حديثية ، وفقهية ، ولغوية استفدت

بعضها من كتاب « فضل الله الصمد في توضيح الأدب المفرد » للشيخ فضل الله الجيلاني ، وهو شرحٌ وحيدٌ لهذا الكتاب العظيم .

هذا ، ومن المعروف عند أهل العلم أن كتاب البخاري هذا هو غير كتابه الذي هو ضمن كتابه « المسند الصحيح » بعنوان « كتاب الأدب » ، هكذا مطلقاً دون قيد أو وصف ، فقله : « المفرد » صفة كاشفة مميزة له عن « أدب صحيحه » ، لغزارة مادته ، فقد بلغت فيه الأحاديث المرفوعة والآثار الموقوفة (١٣٢٢) بترقيم الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي ، بينما بلغ عدد أحاديث « أدب صحيحه » (٢٥٦) بترقيمه أيضاً ، وبعضها مكرر ، ولم أر فيه من الآثار الموقوفة شيئاً ، إلا ما قد يأتي عرضاً ، في بعض الأحاديث المرفوعة ، وهذه كلها ، قد أسندها في (١٢٨) باباً ، وعدد أبواب « الأدب المفرد » (٦٤٤) باباً ، وبعد فرز الأحاديث والآثار الضعيفة صار عددها في هذا « الصحيح » (٥٥٩) باباً ، و (٩٩٤) حديثاً وأثراً ، وفي « الضعيف » (١٩٠) باباً ، و (٢١٩) حديثاً وأثراً .

وبهذا البيان يتجلى للقراء الكرام أهمية « الأدب المفرد » من جهة غزارة مادته أولاً ، وكثرة ما فيه من الأحاديث والآثار الصحيحة ، وقلة الضعيفة ثانياً ، أي بنسبة ثلاثة أرباع مقابل ربع تقريباً ، كما تبين أهمية تمييز الصحيح من الضعيف منه ثالثاً ، فيكون العاملون بأدابه على بصيرة من دينهم كما قال تعالى : ﴿ قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ .

ولتمام الفائدة أذكر هنا كلمة طيبة كتبها العلامة عبدالرحمن اليماني

المُعَلِّمِي رَحِمَهُ اللهُ فِي التَّعْرِيفِ بِقَدْرِ كِتَابِ الْبُخَارِيِّ هَذَا ، قَالَ رَحِمَهُ اللهُ : (١) «
قد أكثر العارفون بالإسلام المخلصون له من تقرير أن كل ما وقع فيه
المسلمون من الضعف والخَوَر والتخاذل وغير ذلك من وجوه الانحطاط إنما كان
لبعدهم عن حقيقة الإسلام ، وأرى أن ذلك يرجع إلى أمور :

الأول : التباس ما ليس من الدين بما هو منه .

الثاني : ضعف اليقين بما هو من الدين .

الثالث : عدم العمل بأحكام الدين .

وأرى أن معرفة الآداب النبوية الصحيحة ؛ في العبادات والمعاملات ،
والإقامة والسفر ، والمعاشرة والوحدة ، والحركة والسكون ، واليقظة والنوم ،
والأكل والشرب ، والكلام والصمت ، وغير ذلك مما يعرض للإنسان في
حياته ، مع تحوُّي العمل بها كما يتيسر ، هو الدواء الوحيد لتلك الأمراض ، فإن
كثيراً من تلك الآداب سهل على النفس ، فإذا عمل الإنسان بما يسهل عليه منها
تاركاً لما يخالفها لم يلبث إن شاء الله تعالى أن يرغب في الازدياد ، فعسى أن لا
تمضي عليه مدةٌ إلا وقد أصبح قدوةً لغيره في ذلك ، وبالاكتفاء بذلك الهدى
القويم ، والتخلق بذلك الخلق العظيم - ولو إلى حد ما - يستنير القلب ،
وينشرح الصدر ، وتطمئن النفس ، فيرسخ اليقين ، ويصلح العمل ، وإذا كثرت
السالكون في هذا السبيل لم تلبث تلك الأمراض أن تزول إن شاء الله .

ومن أبسط مجموعات كتب السنة في الأدب النبوي كتاب « الأدب

المفرد » للإمام محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله ، والإمام البخاري

(١) من مقدمة « فضل الله الصمد » (١ / ١٧) .

كالشمس في رابعة النهار شهرةً ، وإلى مؤلفاته المنتهى في الجودة والصحة ، وكتابه هذا - أعني « الأدب المفرد » - هو بعد كتابه « الجامع الصحيح » أولى كتبه بأن يعتني به من يريد اتباع السنة ، فإنه جمع فأوعى ، مع التحري والتؤقي والتنبيه على الدقائق ، ولكن الأمة - لسوء حظها - قصرت في حق هذا الكتاب ، فتسخره المخطوطة عزيزة جداً ، وقد طبع مراراً ، ولكن قريباً من العدم ؛ لأنها مشحونة بالأغلاط الكثيرة في الأسانيد والمتون ، أغلاط لا يهتدي إلى صوابها إلا الراسخون .

وأقول : هذا كلام جيد متين من رجل خبير بهذا العلم الشريف ، يعرف قدر كتب السنة وفضلها ، وتأثيرها في توحيد الأمة إلى ما يسعدها في دنياها وأخرها ، وأن العمل بما فيها من الأحكام والآداب الصحيحة هو الدواء الوحيد لما أصابها من الذل والهوان ، كما قال ﷺ :

« إذا تبايعتم بالعينة ، وأخذتم أذناب البقر ، ورضيتم بالزرع ، وتركتم الجهاد ، سلط الله عليكم ذلاً ؛ لا ينزعه حتى ترجعوا إلى دينكم » .^(١)

وإذا كان من المقطوع به ﴿ إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ ﴾ ، وأنه لا يمكن فهمه كما أراد الله ، إلا بواسطة رسول الله ، وأنه لا طريق لنا إليه إلا بمعرفة سنته ، ولا سبيل إليها إلا بعلم الحديث ، لذلك فمن الواجب على المسلمين حكماً ومحكومين ، دعاة ومدعوين ، أن يؤمنوا معنا أنه لا سبيل لنا إلى تحقيق ما ندعو إليه من تحقيق الأمن والعدل ، وإقامة حكم الله في الأرض ، إلا بالدعوة إلى السنة والعمل بها ، وتربية المسلمين عليها ، لا على الأحكام الأرضية ،

(١) « الأحاديث الصحيحة » (١١) .

والتقوانين الوضعية ، والآراء الشخصية ، والمناهج الحزبية ، فإن ذلك كله مما يزيد الأمة تفرقاً وابتعاداً عن الهدف المنشود ، قال تعالى : ﴿ ولا تكونوا من المشركين . من الذين فرّقوا دينهم وكانوا شيعاً كلّ حزب بما لديهم فرحون ﴾ ، ﴿ قل هذه سبيلي أدعو إلى الله على بصيرة أنا ومن اتّبعتني وسبحان الله وما أنا من المشركين ﴾ .

وإذ الأمر كذلك ، فإنني أحمد الله تعالى على ما وفّقني إليه منذ نحو ستين سنة من الدعوة إلى السنّة تاليفاً وتحقيقاً وتدريساً وإحياءً لكثير مما درّسَ منها إهمالاً وجهلاً ، كما يشهد بذلك واقع العالم الإسلامي بصحوته العلمية المباركة ، التي أرجو أن يقترن بها تربية إسلامية سلفية صحيحة من أفاضل العلماء القائمين بهذه الدعوة المباركة .

وإنّ من ذلك التوفيق الإلهي أن يسّر لي أخيراً العناية بكتاب البخاري هذا « الأدب المفرد » وتمييز صحيحه من ضعيفه ، كما كان يسّر لي من قبل تقريب كتابه العظيم « الجامع الصحيح » إلى الأمة ، وتسهيل الانتفاع به بحذف أسانيده ومكرراته ، مع الاحتفاظ بكلّ أحاديثه وزيادات متونه وفوائده ومعلقاته ، بأسلوب علمي دقيق نادر ، كما هو مبين في مقدمة مختصر « الجامع الصحيح » الذي صار لنا من بعده قدوة في تحري الصحيح من الحديث والآثار ، و « صحيحي » هذا الذي بين يديك أيها القارئ من الأدلّة على ذلك ، فلله الحمد والشكر والمنة .

ولقد كان سبقني إلى خدمته الشيخ فضل الله الجيلاني بشرحه إياه كما تقدم ، وبالكلام على أسانيده ومتونه وتخريج أحاديثه المرفوعة ، ولذلك أثنى عليه

الشيخ المعلمي في تمام كلمته المتقدمة ، وهو أهلٌ لذلك ، ولكنني لم أرَ من الفائدة ذكره ؛ فإنه يبدو لي أنه لم يتَّخ له دراسته من كل جوانبه دراسة دقيقة ، وإلا لأشار إشارة - ولو سريعة - إلى ما وقع له فيه من الأوهام ، وبخاصة فيما يتعلق بتخريج الأحاديث كما سيأتي في التعليق عليها ، فقد وقعت له أخطاء عجيبة ، تدل على أنه لم يكن حافظاً عارفاً بهذا العلم وأصوله ، فهو بالإضافة إلى أنه سكت عن أحاديث كثيرة لم يبين مراتبها من الصحة أو الضعف ؛ فإنه وقعت له أوهام فاحشة ، شارك في الكثير منها محمد فؤاد عبدالباقي ؛ محقق الأصل الذي اعتمده في مشروع التمييز هذا من الطبعة السلفية سنة (١٣٧٥ هـ) ، وإليك بعض الأمثلة من أنواع مختلفة :

الأول : الحديث رقم الأصل (١٩٦) عزاه للبخاري وليس عنده قوله فيه : « تقول امرأتك : أنفق عليّ أو طلقني .. » وهو في البخاري موقوف على أبي هريرة ! ولذلك أوردته في « ضعيف الأدب المفرد » ، وأوردته دون هذه الزيادة في « صحيح الأدب المفرد » ، وفيه أمثلة كثيرة ، فانظر الأرقام فيه : (٣٥٢ ، ٣٩٧ ، ٤٠١ ، ٤٩٩ ، ٥٠٨ ، ٥٠٧ ، ٥٤٣ ، ٥٩٩ ، ٦٤٣ ، ٧١٧ ، ٧٢٤ ، ٧٣٥ ، ٧٦٩ ، ٧٩٦ ، ٨٢١ ، ٨٤١ ، ٩١٤ ، ٩٤٣ ، ٩٤٤ ، ٩٤٦) وغيرها .

الثاني : الحديث (٣٥٢) عزاه لغير الشيخين وهو عندهما ، فانظر إن شئت (٢٦٠ ، ٥٠٦ ، ٦٥٧) .

وهناك نماذج أخرى من الأوهام ، كأن يعزو الحديث لمن روى طرفاً منه ، مثل الحديث (١٩٦ ، ٥٩١) ، أو يكون الحديث موقوفاً ، فيعزوه إلى من رواه

مرفوعاً ، ويكون رفعه ضعيفاً مثل (٢٠٨) ، وقد يعزوه إلى من لم يروه مطلقاً ، وإنما روى عن صحابيه حديثاً آخر له ، مثل (٨٩٧) ، أو أن يعزوه إلى جمع لم يروه أحد منهم مثل (٩١٤) ! وقد يكون العزو صحيحاً ؛ لكنه عنده من فعله صلى الله عليه وسلم ، وهو في كتابنا من قوله صلى الله عليه وسلم مثل الحديث (٩٢٠) .

إلى غير ذلك من الأوهام الكثيرة التي سيأتي التنبيه عليها ، وهذه أرقام المهم منها : (٥٣٢ ، ٥٣٩ ، ٥٥٦ ، ٥٧٦ ، ٦١٩ ، ٦٣٠ ، ٦٦٩ ، ٦٩٨ ، ٧١٤ ، ٧٢١ ، ٨٢٧ ، ٨٩٤ ، ٨٩٧ ، ٩٣٨ ، ٩٤٠) .

وثمة أوهام في اللغة والتحقيق ، أختار لك نماذج منها لأهميتها :
الأول : في الحديث (٥٩٦) سقط من إسناده اسم صحابي الحديث ، وصار التابعي الراوي عنه صحابياً يماشي رسول الله صلى الله عليه وسلم ! ومحمد فؤاد عبد الباقي سبقه إلى هذا الوهم وغيره مما يأتي .

الثاني : في الحديث (٧٠٢ / ٩١٤) تحرف لفظ « الهام » إلى « الهوام » ! وشتان ما بين اللفظين في المعنى ، ثم فسّر الجيلاني اللفظ الثاني بمعنى اللفظ الأول ، الأمر الذي يدلّ على ضعفه في اللغة !

الثالث : الحديث (٧٤١ / ٩٦٣) عن عُتَيِّ بنِ ضَمْرَةَ قال : رأيت عند أبي رجلاً ... خرجه الشيخ الجيلاني من رواية جمع عن عُتَيِّ ، ظنّاً منه أن ضمرة هو صحابي الحديث ، وأنّ قوله فيه : « أبي » إنما يعني والده ! وقد سبقه إلى هذا الوهم ، محقق الكتاب محمد فؤاد عبد الباقي فقال مشيراً إلى ضمرة والد عُتَيِّ :
« ليس لهذا الصحابي ذكر عندي » !

وإنما هو أُبَيُّ بن كعب الصحابي المعروف ، ومن الغريب أن الجيلاني عزاه

لـ « مسند أحمد » ، وهو إنما رواه في مسند أبي بن كعب ! وللطحاوي ، وقد صرح بأنه أبي بن كعب في « مشكل الآثار » (٤ / ٢٣٧) ، وهذا مما يدل على أنه ينقل التخريج من بعض كتب التخريج ، ولا يرجع إلى الأصول !

الرابع : الحديث (٧٦٢ / ٩٩١) « حق المسلم ... ست ... » وقع في الأصل « خمس » ، وكذلك في نسخة الشارح الجيلاني ، وهو خطأ جلي دراية ورواية ، فانظر التعليق هناك .

الخامس : الحديث (٨٠٥ / ١٠٥٤) - عن أم صُبَيْة .. تحرفت على المحقق والشارح إلى « أم حبيبة » فلم يعرفها ولذلك لم يُخْرِج الأول حديثها ، ولم يترجم الشارح لها خلافاً لعادته ، مع أنه عزاه لأبي داود وابن ماجه ، وهو عندهما - كغيرهما - عن أم صُبَيْة ، وهذا يؤكد ما ذكرته آنفاً أنه لا يرجع إلى الأصول !

السادس : الحديث (٩١٣ / ١٢٠٣) فيه : « ربِّ كلِّ شيء ومليكه » وقع في الأصل و « الشرح » : « ... بكفيك » مكان « ومليكه » ! فمن الغرابة بمكان أن يخفى ذلك على الشيخ الجيلاني ، فإن هذا الدعاء معروفٌ مُخْرِجٌ في عديد من كتب السنة المشهورة ، وذكرت هناك - كما سترى - خمسة عشر مصدراً !!

وبقية الأوهام يأتي التنبيه عليها في مواضعها ، فمن شاء راجع الأرقام

التالية من هذا « الصحيح » :

(٢٢٩ ، ٣٠٦ ، ٣١٠ ، ٣٢٠ ، ٣٤١ ، ٣٥٣ ، ٣٨٧ ، ٤٠٥)

(٤٤١ ، ٤٦٧ ، ٤٩٤ ، ٤٩٩ ، ٥٤٠ ، ٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٦١٦ ، ٦٧٤)

٦٧٧ ، ٦٨٧ ، ٧٢٠ ، ٧٢١ ، ٧٣٤ ، ٧٤٩ ، ٧٦٥ ، ٨٠٣ ، ٨١٧ ،
٨٢١ ، ٨٢٢ ، ٨٤٥ ، ٨٤٦ ، ٨٧٥ ، ٨٩٤ ، ٩٣٤) .

ومما تقدم من الأمثلة - ومما سيأتي تحقيق الكلام عليه من الأمثلة الأخرى
المشار إلى أرقامها - يتبين للقراء الكرام أن الله تعالى قد وقّني لخدمة هذا
الكتاب ليس فقط من جهة ما وجّهت إليه همتي من تمييز صحيحه من ضعيفه ،
ولمّا أيضاً من جهة ضبط كثير من نصوصه ورجاله ، وتصحيح كثير من أخطاء
رواته ونسخه ، وقد عجز عن القيام بها من صرف عنايته الخاصة سنين عديدة
إلى « تحقيق كلماته أسانيداً ومتوناً حتى أقامها على الصواب » في حدود
استطاعته .

وعلى الرغم من تلك الأخطاء المتنوعة التي تبينت لي في « شرح الشيخ
الجيلاني » ؛ أثناء تبْيِضِي « صحيح الأدب المفرد » و « ضعيفه » ، فقد حمدت
له أنه لم يخض فيما لا يحسنه من التصحيح والتضعيف ، وإن كان تكلم في
بعض الرواة ، وما ذلك إلا لعلمه بصعوبته إلا على الراسخين في هذا العلم
المتخصصين فيه ، وهذا هو السبب في قلة من عُرف من العلماء المتأخرين بنقد
الأحاديث تصحيحاً وتضعيفاً ، بخلاف ما عليه كثير من الطلبة اليوم ، الذين
استسهلوا هذا العلم ولم يُقدِّروه حق قدره ، ولم ينتبهوا للسبب الذي ذكرته من
ترك العلماء الخوض فيه ، فكثرت فيهم من ألف فيه وكتب ، فكثرت أخطاؤهم
جداً وتنوعت ، بحيث صار من العسير تتبعها وبيان زيفها ، والأمثلة على ذلك
من الكثرة بحيث لا يمكن إحصاؤها ، ويجد القراء نماذج منها في كتبي التي
طبع مجدداً .

ولكن لا بأس بهذه المناسبة أن أذكر مثالين جديدين لكتابين صدرا حديثاً :
أحدهما بعنوان : « صحيح الأدب المفرد » بقلم محمد حسيني عفيفي ،

نشر (دار الخاني - الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م) .

وأنا لم أسمع بالعفيفي هذا ، ولا أستبعد أن يكون اسماً مستعاراً ! ولا أعرف صاحب الدار المذكورة ، ومن الممكن أن يكون هو الأمر لأحد المستأجرين عنده بوضع هذا الكتاب لتشغيل موظفي الدار ، غير مبالٍ بجهله ، واعتدائه على حديث رسول الله ﷺ ؛ في سبيل إرضاء أمره ، فقد ذكر في مقدمته (ص ٨) ما نصه :

« قمت باختيار الأحاديث الصحيحة فيه ، وتخلّلتها عشرة أحاديث

حسنة ... » !

كذا قال ! فلم يذكر على أي قاعدة ومنهاج كان هذا الاختيار ، أهو على قواعد علم الحديث ، والجرح والتعديل ، وهذا عنه بعيد جداً ، لكثرة الأحاديث الضعيفة الواردة فيه كما يأتي ، أو أنه اعتمد في ذلك على بعض العلماء والمحدثين ، وعليه ؛ فإنه كان ينبغي أن يسميهم ، ويذكر مؤلفاتهم التي اعتمد عليها ، وهذا ما لم يفعله ، أو أنه اعتمد على رأيه الخاص فصحح ما وافق جهله أو ذوقه أو هواه ، وهذه هي الطامة الكبرى ، لأنها طريقة غير إسلامية كما لا يخفى على أولي النهى .

لقد اختار من كتاب « الأدب المفرد » نحو خمسمائة حديث ، أي : قريباً

من نصف عدد « صحيحي » هذا ، وحذف أسانيدھا دون أي تخريج أو تعليق ، الأمر الذي لا يعجز عن مثله أي طالب صغير ! ومع ذلك ، فقد وقع فيه طامات

تدل على أنه جاهل مُتَشَبِّع بما لم يُعْطَ ، ولا بأس من الإشارة إلى ما تيسر لي الوقوف عليه منها :

أولاً : فيه نحو عشرين حديثاً ضعيفاً يناقض ما ادعاه من الصحة ، وسأشير إليها في مقدمة « ضعيف الأدب المفرد » إن شاء الله تعالى .

ثانياً : أورد فيه (ص ١٠٤) حديث : « حق المسلم .. ست .. » بلفظ : « خمس » ، وهو خطأ مزدوج كما تقدمت الإشارة إلى ذلك في ذكر أوهام الشيخ الجيلاني (ص ١٣) .

ثالثاً : وفي (ص ٨٤) وقع في نفس الوهم الذي وقع فيه الجيلاني وابن عبد الباقي الذي صار فيه التابعي صحابياً ! (انظر الحديث الأول ص ١٢) .

رابعاً : (ص ١١٩) فيه « بكفيك » مكان « ومليكه » ! نفس الخطأ الذي وقع فيه المذكوران آنفاً ، انظر الحديث السادس (ص ١٣) .

خامساً : لم يذكر الحديث المتفق على صحته بلفظ : « الفطرة خمس : الختان ... » إلخ ، وإنما ذكره (ص ١٢٣) بلفظ : « السواك » مكان « الختان » وهو منكر كما نبهت عليه تحت اللفظ الأول الآتي برقم (٩٧٥ / ١٢٩٢) ، وأوردته في « الضعيف » باللفظ الآخر (٢٠٢ / ١٢٥٧) .

سادساً : قال (ص ١٢٤) : « عن أبي بُريدة عن أبيه ، عن النبي ﷺ ... » فذكر الحديث الآتي (٩٥٩ / ١٢٧١) ، وأبو بُريدة هذا لا وجود له في الرواة ، وإنما أتى من جهله بتراجم الرجال ، وتقليده للمطبوعات غير المحققة ؛ فإنه وقع كذلك في « الأدب المفرد » بتحقيق ابن عبد الباقي رقم (١٢٧١) ، وهو خطأ ، والصواب : « ابن بُريدة » ، وهو سليمان بن بُريدة

كما هو مُصرَّح به في رواية مسلم وغيره ، وبُرَيْدة هو ابن الحُصَيْب ، صحابي معروف ، ثم ما فائدة ابتدائه الحديث من عند « ابن بريدة » ؟ أَلَا حَذَفَ أَدَاةَ النسبة « ابن » وابتدأ من عند « بريدة » ؟ لأنَّ هذا هو طريق الاختصار للسند لو كان يعلم !؟

سابعاً : لَمَّا ذَكَرَ (ص ٦٢) حديث أبي أسماء الآتي (٤٠٦ / ٥٢١) ، ذكر الطرف الأول منه وهو موقوف ، ولم يذكر تمامه الصريح في الرفع ، وإنما أتبع الموقوف بقوله :

« وروي مرفوعاً إلى النبي » !

وهذا فيه آفات وجهالات :

الأولى : تصرفه في متن الحديث تصرفاً سيئاً أضاع على القراء فائدته ،

وهي رفعه إلى النبي ﷺ ، فماذا كان عليه لو ساقه بتمامه ، وهو :

« قلت : لأبي قلابة : عن حدثه أبو أسماء ؟ قال : عن ثوبان ، عن

رسول الله ﷺ » ؟

الثانية : أنه بذاك الاختصار المخل ، أوهم القراء أن الحديث مقطوع موقوف

على أبي أسماء ، وهذا تابعي ، فلو أنه رفعه إلى النبي ﷺ لصار مرسلأ ،

والمرسل من أقسام الحديث الضعيف عند المحدثين ، فكيف وهو موقوف فيما

ساقه هذا المعتدي على حديث رسول الله ﷺ !؟

الثالثة : أن قوله : « وروي مرفوعاً ... » فيه إشارة إلى أن الحديث

ضعيف ، لأنَّ صيغة « روي » من صيغ التمريض عندهم ، والواقع أنه صحيح ،

رواه مسلم في « صحيحه » فهل هو على علم بهذا كله ؟

فإن كنت لا تدري فتلك مصيبةٌ

وإن كنت تدري فالمصيبة أعظمُ

ثامناً : لقد أوهم القراء بأن ما لم يورده من الحديث في كتابه ؛ كله ضعيف ، وهو مما يُكذِّبه الواقع ، فهناك أحاديث أخرى صحيحة كثيرة لم يذكرها لجهله بها ، أو لتجاهله إياها - وأحلاهما مرّ - مثل حديث أنس في كراهة النبي ﷺ القيام له (رقم ٧٢٤ / ٩٤٦) ، وحديث (٧٤١ / ٩٦٣) : « من تعزى بعزاء الجاهلية ... » ، وغيره كثير ، مثل حديث ابن عباس : « الهدي الصالح ، و ... جزء من خمسة وعشرين جزءاً من النبوة » (رقم ٦٠٧ / ٧٩١) ، وهو إذ لم يورد هذا في كتابه أورد (ص ٨٥) بديله ، وهو مما لا يصح من حديث ابن عباس المذكور بلفظ : « سبعين » مكان « خمسة وعشرين » ! انظر « ضعيف الأدب » (رقم ٧٢ / ٤٦٨) .

وليس هذا فقط ، بل إنه كثر هذا الضعيف في كتابه ، فذكره في الصفحة (٥٧) أيضاً ، كما كثر أحاديث أخرى في الصفحة الواحدة ، مثل حديث أبي هريرة (ص ٢٦) ، وحديث شويد بن مقرن (ص ٢٨) ، إلى غير ذلك من الأمور والعلل الخفية التي لا يعرفها إلا أهل الاختصاص في هذا العلم الشريف ، كمثل زيادة « أمّا وأبيك » في الحديث الصحيح الذي أورده (ص ٨٤ - ٨٥) فإنها زيادة شاذة ، فمن كان عن تلك الأمور الجلية الظاهرة أعشى ، فهو عن مثل هذه العلل الخفية أعمى ، ﴿ وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ ﴾ .
وإن مما يدلُّ على جهل الرجل ، وأنه تولى عملاً لا يحسنه ، وأن الغاية تجارية محضنة وليست علمية نافعة ، فهرسه الذي وضعه لكتابه ، فقد عنون له

بقوله :

« فهرس أوائل الأحاديث والآثار » !

وهذا كذب مكشوف ؛ لأن كتابه ليس فيه شيء من الآثار التي في أصله

« الأدب المفرد » ، وهي فيه مئات ! هذا من جهة .

ومن جهة أخرى ، فقد جرى العرف العام بين المؤلفين تيسيراً على القارئ

والمراجعين أن يضعوا أرقاماً متسلسلة لأحاديث الكتاب في أوائلها ، وأما هذا ،

فلم يفعل ذلك ، وإنما وضع في آخرها أحاديث أصله « الأدب المفرد » ! ثم أعاد

ذلك في آخر أطرافها في فهرسه ! - ففي أول الفهرس - على سبيل المثال هذا

الطرف : « أمين ، أمين ، أمين ٦٤٦ » ، فهذا الرقم رقم الأصل ؛ فإذا أراد

القارئ الرجوع إلى الحديث فعليه أن يتتبع أرقام أواخر الأحاديث وليس أوائلها ،

فهل هذا فعلٌ سنِّي أم رافضيٌّ !؟

هذا آخر الكلام على الكتاب الأول من المثالين الجديدين المشار إليهما فيما

تقدم .

وأما المثال الآخر ، فهو « كتاب الأدب المفرد » في طبعة جديدة بتحقيق

وتخريج وتعليق فلاح عبدالرحمن عبدالله ، الجزء الأول ، الطبعة الأولى

(١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م) ، مطبعة الحوادث - بغداد .

لم أسمع أيضاً بهذا المحقق ، ولم أقف على غير هذا الجزء ، وهو في أكثر

من مائتي صفحة ، وأحاديثه إلى رقم (١٤٨) ، ومقدمته فقط في (٧٢)

صفحة ، وغالبها نقلٌ ، لا فائدة من التحدث عنه ، وإنما الغرض التصحُّح له

ولأمثاله ممن تزَيَّبوا قبل أن يتحصروا ، ولقرائهم الذين قد يظنون أنَّ على كل

عظم لحماً ، وفي كل كتاب علماً ، ولا يعلمون أن في كثير من الدسم سُمّاً !
لقد وجدت في تعليقات هذا الرجل أخطاء عجيبة ، وهي وإن كانت قليلة
في عددها ، فإنها كبيرة في حجمها ، تدل دلالة قاطعة أنه ليس أهلاً لمثل ما ذكر
هو عن نفسه من التحقيق والتخريج والتعليق ! أقول هذا مع أنني رأيت كثير النقل
عني ، والاستفادة من كتبي ، ولعله هو الذي أهدى إلي الجزء المذكور ، وإنما
قلت : « ولعله » لأن توقيعه تحت إهدائه غير مقروء ، إلا أن ذلك لا يمنعني أن
أصدع بالحق الذي أعتقده وإن كان ثقيلاً كما في وصية النبي ﷺ لأبي ذر ،
قال :

« وأمرني أن أقول الحق وإن كان مُراً » .
واليك البيان :

أولاً : ساق (ص ٣٩ - ٤٠) أثراً من طريق أبي الخير قال :

« سألنا عقبة بن عامر .. » إلخ ، وقال عقبة :

« إسناده صحيح إلى أبي الخير واسمه زهير بن حرب » !

كذا قال ، وهذا جهل لا يُطاق ، فإن أبا الخير هذا تابعي كما ترى ، وزهير
ابن حرب ولد سنة (١٦٠) ، وعقبة مات في حدود الستين ! فكيف يمكن أن
يسأله !؟

ثم إن زهيراً هذا كنيته أبو خيشمة ! فالتبست عليه بكنية أبي الخير ، وهذا
تابعي معروف اسمه مرثد بن عبدالله اليزني ، كثير الرواية عن عقبة بن عامر
رضي الله عنه ، فمن كان بهذه المنزلة من الجهل بالرواة مع سهولة معرفة من هو
أبو الخير من كتب الرجال ، كيف ينتصب لمثل هذا العلم الذي انصرف عنه

كبار العلماء لصعوبته ، فصلَّى الله على محمدٍ الذي أخبر أنَّ من أشرط السَّاعة أن يتكلم الرُّويضة ! .

ثانياً : قال (ص ٥٣) :

« وإسرائيل سمع أبا إسحاق قبل اختلاطه » !

فأقول : العكس هو الصواب من أقوال النقاد من الحفاظ ، فقد ذكره أحمد وابن معين والعجلي فيمن سمع من عمرو بعد الاختلاط ، ولا ينفي ذلك أنَّ الشيخين أخرجاه له من روايته عن جده ، لأنَّه من المحتمل أنَّهما لم يقفا على قول أحمد المذكور وغيره ، أو وقفا ، ولكنهما انتقيا من حديثه ما وافق الثقات ، لأنَّه كان حافظاً ، وبالجملة فلا يُردُّ بإخراجهما لحديثه عنه قول من أثبت روايته عن جده في اختلاطه ، لأن من حفظ حجة على من لم يحفظ ، ومن علم حجة على من لم يعلم .

ثالثاً : ضعَّف إسناد أثر ابن عباس الآتي (برقم ٤) وهو من رواية زيد بن

أسلم عن عطاء بن يسار عنه بقوله (ص ٧٩) :

« زيد بن أسلم ثقة مدلس وقد عنعن » .

قلت : كذا قال - هداه الله - وذلك من جهله بهذا العلم وحدثه فيه ، فإنِّي لا أعلم أحداً من أهل العلم قديماً وحديثاً أعلَّ حديثاً لزيد عن غير صحابي بالتدليس كما فعل هذا الحدِّث ! نعم ، قد رُمي بالتدليس ، لكن عن بعض الصحابة ، ولذلك أورده الحافظ ابن حجر في المرتبة الأولى من طبقات المدلسين ، وهي التي خصَّها بِـ « من لم يوصف بذلك إلا نادراً كيحيى بن سعيد الأنصاري » ، وقد اتفقوا على الاحتجاج بعننة هؤلاء ، ولذلك قال

الذهبي في « ميزانه » :

« تناكد ابن عدي بذكره في « الكامل » ؛ فإنه ثقة حجة » .

هذا فيما إذا روى عمن لقيهم من الصحابة بالعننة ، فكيف وروايته هنا عن عطاء بن يسار وهو تابعي مثله ؟! فاللهم هداك .

رابعاً : حسن (ص ٨٢) إسناد الأثر الآتي في الكتاب برقم (٦ / ٨) من طريق طيسلة بن ميثاس ، وذكر عن ابن معين أنه وثقه ، وهذا يقتضي أن إسناده صحيح ، وهذا ما فعلته أنا كما ستري ، وفعله هو في مكان آخر (ص ١٠٤ رقم ٣١) ، حيث روى المؤلف هناك من الطريق المذكور قطعة من الأثر المشار إليه ، وهي بلفظ :

« بكاء الوالدين من العقوق والكبائر » .

فلم كان هذا التناقض في إسناد واحد ، وأثر واحد ، وفي كتاب واحد ؟ والجواب : إنما هي الحدائث فيما أظن والجهل بهذا العلم ، أو على الأقل عدم التمرس فيه ، وغلبة التقليد عليه ، فإنه حين حسن أخذ بهيبة الحافظ الذي نقل عنه تخريجه إياه ساكتاً عليه دون أن يُصَرِّح بصحته ، وبالسيوطي الذي نقل عنه أنه حسن إسناده ؛ فقلده ، فلما بُعد عهده به ، واستقل بالحكم عليه وفق للصواب !

(تنبيه) « ميثاس » لقب ، واسمه علي ، وفرق المزني بين « طيسلة بن ميثاس » و « طيسلة بن علي » ، ورجح الحافظ أنهما واحد ، وهو الصواب كما بينته في « الصحيحة » (٢٨٩٨) من المجلد السادس - وهو وشيك الصدور إن شاء الله - إلا أن الحافظ مع ترجيحه المذكور ، فقد قصر في حق طيسلة حين

قال فيه : « مقبول » كما تراه مبيناً هناك ، ولعلّ هذا هو سبب تقصير السيوطي في اقتصاره في « الدر المنثور » (٢ / ١٤٦) على تحسين إسناده الذي حال بين (فلاح) وبين تصحيحه في الموضع الأوّل ، واللّه سبحانه وتعالى أعلم .
خامساً : قال في حديث عمر الآتي (٥٣ / ٧٢) :

« إسناده ضعيف ، ورجاله ثقات » .

ثم تكلم على أكثر رواته بما ينافي تضعيفه لإسناده ! ولو كان عنده علم لبيّن العلة التي منعت من تقويته مع ثقة رجاله ، كما هو المعروف عند العالمين بهذا الفن ، إنّه لم يصنع شيئاً من ذلك بل إنّه أتبعه بذكر شاهد له مرفوع حسن سنده ، وأشار إلى شواهد أخرى !
(استدراك وتنبيه آخر) :

أمّا الاستدراك :

فقد وقفت في آخر مراحل الكتاب على طبعين جديدتين لأصله :
« الأدب المفرد » ، فرأيت من تمام الفائدة أن أتكلّم عليهما بكلمتين موجزتين :
الأولى : طبعة دار البشائر الإسلامية في بيروت طبع تحت عنوان الكتاب :
« خرج أحاديثه محمد فؤاد عبدالباقي ، صنع فهارسه رمزي سعدالدين دمشقية » ، وعلى رأس الصفحة الثانية : « طبع هذا الكتاب بالتعاون مع المطبعة السلفية ومكبتها بالقاهرة ، وبإذن خاص من صاحبها الأستاذ قصي محب الدين الخطيب » .

تحت ذلك : « طبعة ثالثة منقحة سنة ١٤٠٩ » .

وبعد ذلك مقدمة في صفحة واحدة يبدو أنّها للأستاذ قصي ، ذكر فيها أنّه

اقتبس من شرح السيد فضل الله الجيلاني زوائد التخرير قال :
« فأضفناها إلى ما كان في طبعتنا السابقة ، مع زيادة عناية منا بتعيين
مراجع التخرير أكثر مما ورد في الشرح » .
فبياناً للحقيقة أقول :

إنَّ هذه الطبعة الثالثة لا تختلف عن سابقتها - مع الأسف - من حيث
كثرة الأوهام العلمية والتحقيقية في شيء ، بل هي طبق الأصل إلّا في تلك
الزوائد في التخرير كما تقدم نصه بذلك ، غير أنه قد حذف منه قول محمد
فؤاد عبدالباقي في كثير من أحاديثه :
« ليس في شيء من الكتب الستة » .

فكنت أحب له أن ينص على ذلك أيضاً ، كما تقتضيه الأمانة العلمية ،
ولكنه على العكس من ذلك طبع مكانها على الغالب تخاريج عزاها للشيخ
الجيلاني ، إلّا أنه لم يفعل ذلك دائماً ، فقد رأيتُه عزا الحديث (٣٩/٣٠) لأبي
داود فقط ، وهو في « صحيح البخاري » ! وهذا خطأ لا يُعْتَفَرُ في فن التخرير ،
فلا يجوز إذن أن ينسب إلى ابن عبدالباقي ، ولا سيما وقد وقع هو في مثله كثيراً
كما تقدم بيانه ، وأشارت إلى بعض أمثله في المقدمة ! أفلا يكفيه ذلك !؟
وإنما قلت : « على الغالب » لأنني عثرت له على مثالين آخرين نادرين :
أحدهما : أنه في الحديث (٣٤/٢٦) لما حذف الأستاذ عبارة المحقق
المشار إليها ، بيض للحديث ولم يخرج مع كونه في « صحيح مسلم » كما
سيأتي التنصيص عليه عقب عبارته هناك ، فأوهم الأستاذ قراء طبعته الجديدة ،
عن المحقق خلاف واقعه في الطبعة الأولى !

والآخر : أنه لما حذفها أيضاً من تحت الحديث (٢٤٥/١٨٤) في
الموضعين المشار إليها بالرقم هناك ، خرج به بعزوه للإمام أحمد فيهما تبعاً للشيخ
الجيلاني ، فوقع في أربعة أخطاء :
الأول : أنه لم يعزه للجيلاني .
والثاني : أنه أوهم أنه للمحقق .
والثالث : أنه زاد على الجيلاني وأوهم أنه له أيضاً فقال : « وإسناده
صحيح » ! وقد يوهم أنه للمحقق أيضاً !

والرابع : أن إسناده غير صحيح لأن فيه - في الموضعين - ليث ابن أبي
سليم ، وهو ضعيف عند العلماء الحفاظ ، كالعراقي والهيثمي والعسقلاني
 وغيرهم ، وشذ عنهم الشيخ أحمد شاكر رحمه الله فصححه في تعليقه على
« المسند » ، وهو عمدة الأستاذ قصي في التصحيح المذكور ، فكان عليه أن ينبه
على هذا كله بطريقة أو بأخرى حتى لا يتحمل خطأ غيره ، ولا يحمل على
غيره ، والله المستعان .

وأما الطبعة الجديدة الأخرى ، فهي لدار (عالم الكتب) البيروتية ، لسنة
(١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م) ، وهي مع الأسف الشديد أسوأ الطبعات التي وقفت
عليها لهذا الكتاب ، فإنها مسروقة بقضها وقضيضها من الطبعة السلفية الأولى
بكل ما فيها من الأخطاء التي ستأتي الإشارة إليها في أماكنها ، وسبق بيان
بعضها ، حتى التخريجات التي فيها أخذت من الطبعة السلفية ، وإن كانت
ناقصة عنها ، لأن الغاية التي يرمي إليها الناشر ، إنما هي إظهار طبعته بمظهر
الطبعة المحققة المخرجة ! مضاربة منه للطبعة الشرعية ، وليس خدمة للعلم والقراء ،

ولقد أعجبني حقاً أن الناشر لم يتجرأ أن يطبع على الغلاف : « طبعة محققة »
ترويجاً لبضاعته كما هي عادة أمثاله من المتاجرين بجهود الآخرين ! فكأنه كان
يشعر في قرارة نفسه بأن عمله غير شرعي ، ولكن كيف يلتقي هذا مع فعلته
الأخرى ، وهي أنه طبع عليه ما نصه :

« ترتيب وتقديم كمال يوسف الحوت » !

فإن قوله : « ترتيب » زور وكذب مكشوف لا يحتاج إلى بيان ، فقد
عرفت مما سبق أن طبعته هي مسروقة عن الطبعة السلفية ، وهي - كغيرها من
الطباعات الأخرى - لا تزال على الترتيب الذي تركه عليه الإمام البخاري رحمه
الله ، ليس فيها شيء جديد سوى ترقيم الأبواب والأحاديث على الطريقة المتبعة
اليوم .

وأما التقديم الذي أشار إليه ، فليس فيه إلا التمهيد للكذب المذكور وهو
بتوقيع كمال يوسف الحوت : قال :

« ولطالما خطر في الخاطر أن أرتب كتاب « الأدب المفرد » فشمرت
عن ساعد العزم ، وبذلت الجهد لإبراز هذا العمل واضحاً خالياً عن التعقيد
والإيهام » !

كذا قال هداه الله ، فقد ذكر في صنيعه هذا بالقول المعروف : (أسمع
جمعجة ولا أرى طيحناً) ، فحسبه قوله ﷺ : « المتشبع بما لم يعط كلابس
ثوبي زور » ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

وأما التنبية :

فقد ذكرت من ذلك تحت الحديث (٣٠٨ / ٣٩٩ - ص ١٥٣)

أنني استدركت زيادة « أبي أيوب الأنصاري » من « شرح الشيخ الجيلاني » ،
فأقول الآن : أنها ثابتة في الطبعة الهندية أيضاً ، كما أنها في « كتاب
الاستئذان » من « صحيح البخاري » رقم (٦٢٣٧) ، وقد عزاه هناك المحقق
محمد فؤاد عبدالباقي إلى « كتاب الأدب » من « الصحيح » وكان الأولى أن
يعزوه إلى « الاستئذان » لأن لفظه فيه مطابق للفظه هناك .

وقد سبق أن نوهت هناك بورود الحديث في مكان آخر ، خلافاً لما جريت
عليه في هذا « الصحيح » ، ذاكرًا السبب في ذلك .
فأقول الآن :

لقد عزاه الشارح في هذا المكان من « شرحه » (٤٩٩/١) لـ « أدب
الصحيح » و « الاستئذان » معاً ولفظه في « الأدب » مطابق للفظه في الموضع
الآخر ، وكجاري عاداته لم ينبه للفرق بين لفظي الموضعين ولا للمطابقة
المذكورة ، ولا بأس عليه في ذلك ، ولكن لما كان في سند اللفظ الأول عبدالله
ابن صالح - وفيه الكلام المعروف ، فقد كان الأولى به أن يدعمه برواية
« استئذان الصحيح » لأنه فيه عن شيخ آخر ، وقد تنبّهت أنا لضرورة هذا الدعم
حين رأيت الجيلاني قال بعدما عزاه لـ « الأدب والاستئذان » :

« وقد مر موقوفاً في الباب ١٨٩ » !

يعني رواية عبدالله بن صالح باللفظ الأول ، وهذا وهم مَنحُض ، لأنه
مرفوع هناك ، كما هو في الكتابين اللذين أشار إليهما من « الصحيح » فاقترضى
ذلك كله الاستدراك والتنبيه ، والله من وراء القصد .

منهجي في هذا الكتاب

أولاً : حذف الأسانيد إلا اسم الصحابي ، وما لا بدّ منه أحياناً ممن هو
دونه ، ممن له علاقة بالحديث ؛ أو بمناسبه ، كما ترى في الحديث الأول مثلاً من
هذا « الصحيح » .

ثانياً : حذف المكررات من الأحاديث ؛ إلا ما كان منها أتمّ وأكمل فائدةً ،
فنبهته فيه ، ونضمّ إليه الزيادات التي قد توجد في الأحاديث الأخرى المهمة ،
على النحو الذي كنت جريت عليه في كتابي « مختصر صحيح البخاري » ،
كما هو مبين في مقدمته (ص و) ، مثاله الحديث (١٥١ / ٢٠٦) ، وقد أشدّ
عن هذه القاعدة ، لفائدة أراها في تكرار الحديث كما سترى في الحديث
(٦٣٥ / ٨٣٠) و (٩١٠ / ١١٩٥) ، أو لغير ذلك من سهوٍ أو نحوه .
ثالثاً : وقد أبقيت الأبواب التي خلّت من الأحاديث بسبب الحذف
المذكور ، وأشرت تحتها إلى مواضع أحاديثها في الأبواب الأخرى .

رابعاً : احتفظت فيه بتخریجات محمد فواد عبد الباقي التي وضعها تحت
الأحاديث في الطبعة السلفية لمحّب الدين الخطيب رحمه الله ، التي ذكر على
الوجه الأول منها أنّه هو الذي :

« حَقَّقَ نصوصه ، ورقَّم أبوابه وأحاديثه ، وعلّق عليه » .

وذلك لأنّ هذه التخریجات لها قيمتها العلمية كما لا يخفى ، حتى التي

يقول فيها : « ليس في شيء من الكتب الستة » ونحوه ، وإن كان قد وقع له فيها أوهام كثيرة ، لأنه لم يكن عارفاً بفن التخريج ، فضلاً عن علم الجرح والتعديل ، ومصطلح الحديث ، فهو - رحمه الله - لا يزيد على ما وصفه الأستاذ الزركلي رحمه الله في كتابه « الأعلام » بقوله (٦ / ٣٣٣) :

« عالم بتنسيق الأحاديث ووضع الفهارس لها ، وآيات القرآن الكريم » (١) .

ولذلك فقد تعقّبت في كثير مما ظهر لي من تلك الأوهام ، دون أن أتقصّد تتبع عثراته ، وجعلت تلك التخريجات بين معكوفتين [] ؛ ورمزت إلى لفظ الكتاب فيها بـ (ك) ، وإلى الباب بـ (ب) ، وإلى الكتب الستة بالرموز المعروفة : (خ ، م ، د ، ت ، ن ، ج ه) .

خامساً : وقدمت بين يدي تخريجاته مرتبة الحديث من صحّة أو ضعف ، فإنّ مما لا يخفى على العلماء ، أنّ تخريج الحديث وسيلة لمعرفة مرتبته ، فإذا وقف المُخرِّج عند التخريج ، ولم يتعدّه إلى بيان ثمرته من الصحّة أو الضعف ، فلا فائدة تُذكر منه بالنسبة للمتن ، وما مثله عندي إلا كمن يتوضأ ولا يصلي ! ولذلك جريت في كل مؤلفاتي وتعليقاتي على استثمار تخريجي والوصول به إلى غايته وهي التنصيص على مرتبة الحديث ، فإذا كان مُخرِّجاً في شيء من كتبي أو تعليقاتي أحلت على بعضها ، تيسيراً لمن قد يريد التوشع في معرفة المرتبة .

سادساً : والتزمت - ما استطعت - في هذا « الصحيح » تمييز ما كان

(١) ومن غرائب ما جاء في ترجمته أنّه كان مترجماً في البنك الإفرنسي ! وأنّه كان صائم الدهر ! وهو في صورته الشمسية حليق اللحية ! موفور الشارب ، وفي عنقه الكرافيت ! عفا الله عنه .

ثابتاً لذاته ، عما كان ثابتاً لغيره ، ففي الأول أقول : « صحيح الإسناد » أو : « حسن الإسناد » ، وفي الآخر أقول : « صحيح لغيره » أو : « حسن لغيره » ، وهذا في حالة كونه غير مُحالٍ إلى تخريج ، لأنه - والحالة هذه - يكون البيان هناك واضحاً .

وقد تبينتُ هذا التمييز أخيراً في هذا الكتاب لأنه أقوى في بيان الواقع ، ولو استقبلت من أمري ما استدبرت ، لصنعت ذلك في مؤلفاتي الأخرى من « الصحاح » مثل « صحيح الجامع » ، و « صحيح الترغيب » و « صحاح السنن الأربعة » ، فلعله يتيسر لي إعادة النظر في أحاديثها ، واستدراك هذا التمييز فيها ، فإنه بالإضافة إلى ما ذكرت من أنه أقوى في البيان ، فهو أقطعٌ للقليل والقال ، فقد يقف بعضٌ من لا علم عنده على علة في أسناد حديثٍ من تلك الأحاديث المصححة لغيرها ، فيتوهم أنه خطأ ، فيشكل عليه الأمر ، وقد يتخذه سبباً للغمز واللمز ، والاتهام بالجهل ، وبخاصة إذا كان في قلبه مَرَضٌ والعياذ بالله ، كذاك السقاف وأمثاله ممن يفسدون في الأرض ولا يُصلحون ، الذين نَصَبُوا أَنْفُسَهُمْ لَتَتَّبِعَ عَشْرَاتُ الْأَبْرِيَاءِ ، كفى اللُّهُ الْمُؤْمِنِينَ شَرَّهُمْ .

سابعاً : وهناك أحاديثٌ فيها بعض الجُمَلِ أو الألفاظ لا تثبت أمام النقد العلمي ، فهي بهذا الاعتبار تصلح أن تُودَع في الكتاب الآخر : « ضعيف الأدب المفرد » ، ولكنها بالنظر إلى أصلها ، فهي بهذا « الصحيح » أولى ، ولهذا فإنني أوردته فيه ، ثم في « الضعيف » مقتصراً منه في كل منهما بما يليق به كحديث أبي هريرة الآتي برقم (١٤٤ / ١٩٦) ، فقد حذفت منه الجملة المستنكرة ، وأوردتها مع طرفه الأول في « الضعيف » (٣٦ / ١٩٦) .

وقد تكون الجملة مما لا فائدة - تُذكر - فيها ، فأستغني عن ذكر الحديث في « الضعيف » من أجلها ، كما في الحديث (١٥٠ / ٢٠٣) ، وقد أُتبه عليها في الحاشية كالحديث (٥٣٩ / ٧٠٢) .

وقد تكون جملة تامة لا ارتباط لها بتمام الحديث فأوردها في « الضعيف » مشيراً إلى أن تمامه صحيح ، كما تراه في هذا برقم (٦٢٤ / ٨١٤) ، وفي « الضعيف » برقم (١٣٢ / ٨١٤) .

وقد يكون للحديث روايتان في إحداهما قصة لا تصح ، لا توجد في الأخرى ، فأوردها في « الضعيف » وأورد الأولى في « الصحيح » مثل حديث عائشة في ابن العشرة (٩٨٥ / ١٣١١) و (٥٦ / ٣٣٨) .

وربما كان الحديث بإسنادين عن صحابيين في قضية واحدة للنبي ﷺ ، وفي أحدهما اسم عَلَم مخالف له في الأخرى ويكون الأول هو المحفوظ فأورده في « الصحيح » (٦٣١ / ٨٢١) ، والآخر غير محفوظ فأورده في « الضعيف » (١٣٨ / ٢٣٢) والقضية واحدة ، فيرجى الانتباه لهذه الفروق ، حتى نكون على بينة من أحاديث رسول الله ﷺ ، فلا ننسب إليه ما لم يقل ، فنقع - لا سمح الله - في مخالفة أحاديثه الكثيرة التي منها قوله ﷺ :

« إياكم وكثرة الحديث عني ؛ من قال عليّ فلا يقولنّ إلّا حقّاً أو صدقاً ، فمن قال عليّ ما لم أقل ؛ فليتبوأ مقعده من النار » ، رواه ابن أبي شيبة وغيره ، وهو مُخرَج في « الصحيحة » (١٧٥٣) ، وانظر كتابي « صفة صلاة النبي ﷺ » (ص ٤١ - الطبعة الجديدة) .

والحقيقة أن هذا الحديث وما في معناه هو الذي حملني منذ أول شبائي

حتى شيخوختي على أن أفرغ جلّ وقتي ونشاطي لخدمة أحاديث رسول الله ﷺ ، وتمييز صحيحها من ضعيفها ، وما يتفرع من ذلك من الفقه المصفى ، نصحاً لله ، ولكتابه ، ولرسوله ، ولأئمة المسلمين وعامتهم ، فنع الله بذلك من شاء من عباده المؤمنين ، وظهر أثره في العالم الإسلامي - وربما في العالم الغربي - ظهوراً لا يُنكره إلاّ أعشى حاسد ، أو أعمى حاقد .

فأسأل الله تبارك وتعالى بأسمائه الحسنى ، وصفاته العليا ، أن يزيدني من فضله ، وأن يجعله خالصاً لوجهه ، وأن يتقبله مني ، ويدخر لي أجره إلى ﴿ يوم لا ينفع مالٌ ولا بنون إلاّ من أتى الله بقلب سليم ﴾ .
وسبحانك اللهم وبحمدك ، أشهد أن لا إله إلاّ أنت ، أستغفرك وأتوب إليك .

وكتب

محمد ناصر الدين الألباني

أبو عبد الرحمن

عمان ٢٥ شوال ١٤١٣هـ

١ (١) - باب قوله تعالى :

﴿ وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا ﴾ - ١ (١)

١/١ (٢) - عن أبي عمرو الشيباني قال : حدثنا صاحب هذه الدار - وأوماً بيده إلى دارِ عبد الله - قال : سألتُ النَّبِيَّ ﷺ : أيُّ العمل أحبُّ إلى الله عزَّ وجلَّ ؟ قال : « الصَّلَاةُ على وقتها » ، قلت : ثمَّ أيُّ ؟ قال : « ثمَّ برُّ الوالدين » ، قلت : ثمَّ أيُّ ؟ قال : « ثمَّ الجهادُ في سبيلِ الله » ، قال : حدَّثني بهنَّ ، ولو استزدته لزداني . صحيح - « الإرواء » (١١٩٧) : [خ : ٩ - ك مواقيت الصلاة ، ٥ - ب فضل الصلاة لوقتها . م : ١ - ك الإيمان ، ح ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٠] .

٢/٢ - عن عبد الله بن عُمر ، (٣) قال :

« رِضا الرَّبِّ في رِضا الوالد ، وسَخَطُ الرَّبِّ في سَخَطِ الوالد » .
حسن موقوفاً ، وصحَّ مرفوعاً - « الصحيحة » (٥١٥) .

(١) هذا الرقم في أول كل باب هو رقم التسلسل في هذا « الصحيح » ، والرقم الذي في آخر كل باب هو رقم الباب في الأصل : « الأدب المفرد » .
فإذا رأيت رقماً زائداً على الأول كما ستري مثلاً في آخر الباب الرابع رقم (٥) ، ففي ذلك إشارة إلى أن الباب الرابع الذي في الأصل أسقط من « الصحيح » لأنه ليس على شرطه .
(٢) الرقم الأول هو رقم الحديث في هذا « الصحيح » ، والرقم الثاني هو الرقم في الأصل كما كنا جربنا على مثله في « صحيح الجامع » وغيره ، وبذلك يتبين في النهاية عدد الأحاديث الصحيحة .
(٣) كذا الأصل ، وعند الترمذي وغيره : « ابن عمرو » . انظر « الصحيحة » .

٢ - باب برّ الأم - ٢

٣/٣ - عن بهز بن حكيم ، عن أبيه ، عن جدّه ، قلت :
يا رسولَ الله ! مَنْ أبْرؤ ؟ قال : « أمك » ، قلت : مَنْ أبْرؤ ؟ قال :
« أمك » ، قلت : مَنْ أبْرؤ ؟ قال : « أمك » ، قلت : مَنْ أبْرؤ ؟ قال :
« أباك ، ثمّ الأقرب فالأقرب » .

حسن - « الإرواء » (٢٢٣٢ ، ٨٢٩) : [ت : ٢٥ - ك البر والصلة ، ١ - ب
ما جاء في بر الوالدين] .

٤/٤ - عن ابن عباس ، أنّه أتاه رجل فقال : إني خَطَبْتُ امرأة فأبْت أن
تَنكِحَنِي ، وخطبها غيري فأحبت أن تَنكِحَهُ ، فغرت عليها فقتلتها ، فهل لي من
توبة ؟ قال : أمك حيّة ؟ قال : لا ، قال : تب إلى الله عزّ وجلّ ، وتقرب إليه ما
استطعت ، [قال عطاء بن يسار :] فذهبتُ فسألت ابن عباس : لِمَ سألته عن
حياة أمّه ؟ فقال :

« إني لا أعلم عملاً أقرب إلى الله عزّ وجلّ من برّ الوالدة » .
صحيح - « الصحيحة » (٢٧٩٩) .

٣ - باب برّ الأب - ٣

٥/٥ - عن أبي هريرة قال :

قيل : يا رسولَ الله ﷺ ! مَنْ أبْرؤ ؟ قال : « أمك » ، قال : ثمّ مَنْ ؟ قال :
« أمك » ، قال : ثمّ مَنْ ؟ قال : « أمك » ، قال : ثمّ مَنْ ؟ [ثمّ عاد الرابعة فد]

قال : « أباك » .

صحيح - « الإرواء » (٨٣٧) ، « الضعيفة » تحت (٤٩٩٢) : [خ : ٧٨ - ك الأدب ، ٢ - ب من أحق الناس بحسن الصحبة . م : ٤٥ - ك البر والصلة والآداب ، ح ١ ، ٢ ، ٣] .

٤ - باب لين الكلام لوالديه - ٥

٨/٦ - عن طَيْسَلَةَ بن مَيْيَاس ،^(١) قال :

كنت مع النَّجْدَاتِ،^(٢) فأصبت ذنوباً لا أراها إلا من الكبائر ، فذكرت ذلك لابن عمر قال : ما هي ؟ قلت : كذا وكذا . قال ليست هذه من الكبائر ، هن تسع :

الإشراك بالله ، وقتل نسمة ، والفرار من الزحف ، وقذف المحصنة ، وأكل الربا ، وأكل مال اليتيم ، وإلحاد في المسجد ، والذي يستسخر ،^(٣) وبكاء الوالدين من العقوق . قال لي ابن عمر : أتفرق^(٤) من النار وتحب أن تدخل الجنة ؟ قلت : أي ، والله ! قال : أحبي والدك ؟ قلت : عندي أمي . قال : فوالله ! لو أُلنت لها الكلام وأطعمتها الطعام لتدخلنَّ الجنة ما اجتنبت الكبائر .
صحيح - « الصحيحة » (٢٨٩٨) .

(١) كما في « تبصير المنتبه » (٤ / ١٣٣٢) لابن حجر ، و « طبقات الأسماء المفردة »

(رقم ١٥٦) للبرديجي ، وهو لقبه ، واسمه علي كما حققه الحافظ ، انظر المقدمة (ص: ٢٢) .

(٢) النَّجْدَات : أصحاب نَجْدَة بن عامر الخارجي ، وهم قوم من الحرورية .

(٣) يستسخر : الاستخسار من السخرية .

(٤) أتفرق من النار : الفَرَق؛ الخوف والفرع .

٩/٧ - عن عُروة قال : ﴿ واخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ ﴾ [الإسراء : ٢٤] : « لا تمتنع من شيء أحبَّاه » .
صحيح الإسناد .

٥ - باب جزاء الوالدين - ٦

١٠/٨ - عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال :
« لا يَجْزِي وُلْدَ وَالِدِهِ ، إِلَّا أَنْ يَجِدَهُ مَمْلُوكًا ، فَيَشْتَرِيهِ فَيُعْتِقَهُ » .
صحيح - « الإرواء » (١٧٤٧) : [م : ٢٠ - ك العتق ، ح ٢٥ ، ٢٦] .
١١/٩ - عن أبي بُردة أَنَّهُ شَهِدَ ابْنَ عَمْرِو ، وَرَجُلَ يَمَانِيٍّ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ ،
حَمَلَ أُمَّهُ وَرَاءَ ظَهْرِهِ يَقُولُ :
لِأَنِّي لَهَا بَعِيرُهَا الْمَذْلُومُ إِنَّ أُذْعَرِثَ رِكَابَهَا^(١) لَمْ أُذْعَرْ
ثم قال : يا ابن عمر ! أتراني جزيتها ؟ قال : لا ، ولا بزفرة واحدة ،^(٢) ثم
طاف ابن عمر فأتى المقام فصلى ركعتين ثم قال : يا ابن أبي موسى ! إنَّ كُلَّ
رَكَعَتَيْنِ تُكْفِّرَانِ مَا أَمَامَهُمَا .
صحيح الإسناد .

١٣/١٠ - عن عبد الله بن عمرو قال :
جاء رجل إلى النبي ﷺ يبأبعه على الهجرة ، وترك أبويه يبيكان ، فقال :

(١) أي : بعيرها .

(٢) ولا بزفرة واحدة : بفتح الزاي وسكون الفاء : المرة من الزفير وهو تردد النفس حتى تختلف الأضلاع ، وهذا يعرض للمرأة عند الوضع .

« ارجع إليهما وأضحكهما كما أبكيتهما » .

صحيح - « التعليق الرغيب » (٢١٣ / ٣) : [د : ١٥ - ك الجهاد ، ٣١ - ب
في الرجل يغزو وأبواه كارهان . ن : ٣٩ - ك البيعة على الجهاد ، ١٠ - ب البيعة على
الهجرة . ج ه : ٣٤ - ك الجهاد ، ١٢ - ب الرجل يغزو وله أبوان ح ٢٧٨٢] .

١٤/١١ - عن أبي مَرْثَةَ ، مولى أم هانئ بنت أبي طالب :

« أَنَّهُ رَكِبَ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ إِلَى أَرْضِهِ بِ (الْعَقِيقِ) فَإِذَا دَخَلَ أَرْضَهُ صَاحَ
بِأَعْلَى صَوْتِهِ : عَلَيْكَ السَّلَامُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ يَا أُمَّتَاهُ ! تَقُولُ : وَعَلَيْكَ السَّلَامُ
وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ، يَقُولُ : رَحِمَكَ اللَّهُ كَمَا رَبَّيْتَنِي صَغِيرًا . فَتَقُولُ : يَا بَنِي !
وَأَنْتَ ، فَجَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا وَرَضِي عَنْكَ كَمَا بَرَّرْتَنِي كَبِيرًا » .
حسن الإسناد .

٦ - باب عُقُوقِ الْوَالِدَيْنِ - ٧

١٥/١٢ - عن أبي بَكْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :

« أَلَا أَنْبِئُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكِبَائِرِ ؟ » (ثَلَاثًا) ، قَالُوا : بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ !

قال :

« الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ - وَجَلَسَ وَكَانَ مُتَكَبِّرًا - أَلَا وَقَوْلُ

الزُّورِ » ، مَا زَالَ يَكْررها حَتَّى قَلَّتْ : لَيْتَهُ سَكَتَ .

صحيح - « غاية المرام » (٢٧٧) : [خ : ٧٨ - ك الأدب ، ٦ - ب عقوق

الوالدين من الكبائر . م : ١ - ك الإيمان ، ح ١٤٣] .

٧ - باب لعن الله من لعن والديه - ٨

١٧/١٣ - عن أبي الطفيل قال : سُئِلَ عليّ : هل خصّكم النبي ﷺ بشيء لم يخصّ به الناس كافة ؟ قال : ما خصنا رسول الله ﷺ بشيء لم يخصّ به الناس ؛ إلا ما في قراب سيفي ، ثم أخرج صحيفة فإذا فيها مكتوب : « لعن الله من ذبح لغير الله ، لعن الله من سرق منازَ الأرض ، لعن الله من لعن والديه ، لعن الله من آوى مُحدثاً » (١) .
صحيح - « المشكاة » (٤٠٧٠) : [م : ٣٥ - ك الأضاحي ، ح ٤٤ ، ٤٥] .

٨ - باب يبرؤ والديه ما لم يكن معصية - ٩

١٨/١٤ - عن أبي الدرداء قال :
أوصاني رسول الله ﷺ بتسع :
« لا تشرك بالله شيئاً وإن قُطعت أو حُرقت ، ولا تترك الصلاة المكتوبة متعمداً ؛ ومن تركها متعمداً برئت منه الذمة ، (٢) ولا تشربن الخمر ؛ فإنها مفتاح كل شر ، وأطع والديك ، وإن أمراك أن تخرج من دنياك ؛ فاخرج لهما ، ولا

(١) « محدثاً » بكسر الدال : من يأتي بفساد في الأرض ، أي : من نصر جانياً أو آواه وأجاره من خصمه وحال بينه وبين أن يقتص منه ، ويروى بالفتح وهو الأمر المبتدع نفسه ، ويكون معنى الإيواء فيه الرضا به والصبر عليه ، فإنه إذا رضى بالبدعة وأقر فاعلمها ولم ينكرها عليه أحد فقد آواه .

(٢) أي : أن لكل أحد من الله عهداً بالحفظ والكلاءة ، فإذا ألقى بيده إلى التهلكة ، أو فعل ما حرم عليه ، أو خالف ما أمر به خذلته ذمة الله . « النهاية » .

تُنازعنَّ ولاة الأمر ، وإن رأيت أنك أنت ،^(١) ولا تفرِّ من الرُّخف ؛ وإن هلكت
وفراً أصحابك ، وأنفق من طَوْلِكَ على أهلِكَ ، ولا ترفع عصاك عن أهلِكَ ،
وأخفهم في الله عزَّ وجلَّ .^(٢)

حسن - « الإرواء » (٢٠٢٦) [جه : ٣٦ - ك الفتن ، ٢٣ - ب الصبر على
البلاء ح ٤٠٣٤] .

٢٠/١٥ - عن عبدالله بن عمرو قال :

جاء رجل إلى النبي ﷺ يريد الجهاد فقال :

« أحيي والداك ؟ » قال : نعم ، فقال : « ففيهما فجاهد » .

صحيح - « الإرواء » (١١٩٩) : [خ : ٥٦ - ك الجهاد ، ١٣٨ - ب الجهاد

بإذن الوالدين . م : ٤٥ - ك البر والصلة ، الآداب ح ٥ ، ٦] .

٩ - باب من أدرك والديه فلم يدخل الجنة - ١٠

٢١/١٦ - عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قال :

« رَغِمَ^(٣) أنفه ، رَغِمَ أنفه ، رَغِمَ أنفه » .

قالوا : يا رسول الله ! من ؟ قال :

« من أدرك والديه عند الكبر ، أو أحدهما ، فدخل النار » .

صحيح - « التعليق الرغيب » (٣ / ٢١٥) : [م : ٤٥ - ك البر والصلة

والآداب ، ح ٩ و ١٠] .

(١) أي : وحدك على الحق .

(٢) هنا في الأصل حديث ابن عمرو ، وحذفته لأنه تقدم برقم (١٠) .

(٣) أي : ألصق بالرغام ، وهو التراب ؛ والمعنى : ذل وخزي .

١٠ - باب لا يستغفر لأبيه المشرك - ١٢

٢٣/١٧ - عن ابن عباس ، في قوله عز وجل : ﴿ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٌ ﴾ [الإسراء : ٢٣] إلى قوله ﴿ كما رِيَّانِي صَغِيرًا ﴾ [الإسراء : ٢٤] فنسختها الآية التي في براءة ﴿ ما كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولِي قُرْبَى مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ ﴾ [التوبة : ١١٣] .
حسن الإسناد .

١١ - باب برّ الوالد المشرك - ١٣

٢٤/١٨ - عن سعد بن أبي وقاص قال :
نزلت في أربع آيات من كتاب الله تعالى :
كانت أمي حلفت أن لا تأكل ولا تشرب حتى أفارق محمداً ﷺ ،
فأنزل الله عز وجل : ﴿ وَإِنْ جَاهَدَاكَ عَلَىٰ أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا ﴾ [لقمان : ١٥] .
(والثانية) : إني كنت أخذت سيفاً أعجبني ، فقلت : يا رسول الله هب لي هذا ، فنزلت : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ ﴾ .
(والثالثة) : إني مرضت فأتاني رسول الله ﷺ ، فقلت : يا رسول الله !
إني أريد أن أقسم مالي ، أفأوصي بالنصف ؟ فقال : « لا » ، فقلت : الثلث ؟
فسكت ، فكان الثلث بعده جائزاً .
(والرابعة) : إني شربت الخمر مع قوم من الأنصار فضرب رجل منهم

أنفي بلحيتي جمل،^(١) فأتيت النبي ﷺ فأنزل الله عز وجل تحريم الخمر .
صحيح - « المشكاة » (٣٠٧٢) : [م : ٤٤ - ك فضائل الصحابة ح ٤٣ ،
٤٤] .

٢٥/١٩ - عن أسماء بنت أبي بكر قالت :
أتنتني أمي رغبة ؛ في عهد النبي ﷺ ، فسألت النبي ﷺ : أفأصلها ؟
قال :
« نعم » .

قال ابن عينة : فأنزل الله عز وجل فيها : ﴿ لا ينهاكم الله عن الذين لم
يقاتلوكم في الدين ﴾ [المتحنة : ٨] .
صحيح - « صحيح أبي داود » (١٤٦٨) : [خ : ٥١ - ك الهبة ، ٢٩ - ب
الهدية للمشركين . م : ١٢ - ك الزكاة ، ح ٤٩ ، ٥٠] .

٢٦/٢٠ - عن ابن عمر قال :
رأى عمر رضي الله عنه حلة سبّاء^(٢) تباع ، فقال : يا رسول الله ! ابتع
هذه فالبشها يوم الجمعة ، وإذا جاءك الوفود . قال :
« إنما يلبس هذه من لا خلاق له » .

(١) بفتح اللام ، وحكى كسرهما وسكون المهملة ، وفتح (جَمَل) موضع بطريق مكة احتجم
فيه النبي ﷺ .

(٢) بكسر السين وفتح الياء والمد : نوع من البرود يخالطه حرير كالسيور ، وقد تكرر الحديث
فيما يأتي (٥٢ / ٧١) فمعدرة ، وإن كان في كل منهما زيادة لا توجد في الآخر ، فكان ينبغي الجمع
بينها كما جرت عليه ، ولكن هكذا قُدِّرَ .

فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ مِنْهَا بِحُلَّةٍ ، أُرْسِلَ إِلَى عَمْرِ بِحُلَّةٍ ، فَقَالَ : كَيْفَ أَلْبَسَهَا
وَقَدْ قُلْتُ فِيهَا مَا قُلْتَ ؟ قَالَ :

« لِأَنِّي لَمْ أُعْطِكُمْهَا لِتَلْبَسَهَا ، وَلَكِنْ تَبِعَهَا أَوْ تَكْشُوهَا » .

فَأُرْسِلَ بِهَا عَمْرٌ إِلَى أَخٍ لَهُ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ ، قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ .

صحيح - « صحيح أبي داود » (٩٨٧) : [خ : ١١ - ك الجمعة ، ٧ - ب يلبس

أحسن ما يجد . م : ٣٧ - ك اللباس والزينة ، ح ٦ و ٧ و ٨ و ٩] .

١٢ - باب لا يَسْبُ والدیه - ١٤

٢٧/٢١ - عن عبدالله بن عمرو قال : قال النبي ﷺ :

« من الكبائر أن يشتم الرجل والديه » . فقالوا : كيف يشتم ؟ قال :

« يَشْتُمُ الرَّجُلَ ، فَيَشْتُمُ أَبَاهُ وَأُمَّهُ » .

صحيح - « التعليق الرغيب » (٣ / ٢٢١) : [م : ١ - ك الإيمان ، ح ١٤٦ .

خ : ٧٨ - ك الأدب ، ٤ - ب لا يسب الرجل والديه] .

٢٨/٢٢ - عن عبدالله بن عمرو بن العاص قال :

« من الكبائر عند الله تعالى أن يستسب الرجل لوالده » .

حسن الإسناد .

١٣ - باب عقوبة عُقُوقِ الوالدين - ١٥

٢٩/٢٣ - عن أبي بكرة ، عن النبي ﷺ قال :

« ما من ذنب أجدُرُ أَنْ يُعْجَلَ لِصَاحِبِهِ الْعُقُوبَةُ مَعَ مَا يَدْخُرُ لَهُ ؛ مِنْ الْبَغْيِ

وقطيعة الرحم .

صحيح - « الصحيحه » (٩١٥ ، ٩٧٦) : [د : ٤٠ - ك الأدب ، ٤٣ - ب
النهي عن البغي . ت : ٣٥١ - ك القيامة ، ٥٧ - ب حدثنا علي بن حجر . جه :
٣٧ - ك الزهد ، ٢٣ - ب البغي ح ٤٢١١] .

١٤ - باب دعوة الوالدين - ١٧

٣٢/٢٤ - عن أبي هريرة قال : قال النبي ﷺ :

« ثلاث دعوات مستجابات لهن ، لا شك فيهن : دعوة المظلوم ، ودعوة

المسافر ، ودعوة الوالدين على ولدهما . »

حسن - « الصحيحه » (٥٩٨) : [د : ٨ - ك الصلاة ، ٢٩ - ب الدعاء بظهر

الغيب . ت : ٢٥ - ك البر والصلة ، ٧ - ب ما جاء في دعوة الوالدين . جه : ٣٤ - ك

الدعاء ، ١١ - ب دعوة الوالد دعوة المظلوم ح ٣٨٦٢] .

٣٣/٢٥ - عن أبي هريرة قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول :

« ما تكلم مولود من الناس في مهيد إلا عيسى ابن مريم ﷺ وصاحب

جريج . قيل : يا نبي الله ! وما صاحب جريج ؟ قال :

« فإن جريجاً كان رجلاً راهباً في صومعة له ، وكان راعي بقر يأوي إلى

أسفل صومعته ، وكانت امرأة من أهل القرية تختلف إلى الراعي ، فأنت أمه يوماً

فقلت : يا جريج ! وهو يصلي ، فقال في نفسه ، وهو يصلي : أمي وصلاتي ؟

فرأى أن يؤثر صلاته ، ثم صرخت به الثانية ، فقال في نفسه : أمي وصلاتي ؟

فرأى أن يؤثر صلاته ، ثم صرخت به الثالثة ، فقال : أمي وصلاتي ؟ فرأى أن

يؤثر صلاته ، فلما لم يجبها قالت : لا أمانك الله يا جريج ! حتى تنظر في وجه المومسات ، ثم انصرفت .

فَأْتِي الْمَلِكُ بِتِلْكَ الْمَرْأَةِ وَلَدَّتْ ،^(١) فقال : بمن ؟ قالت : من جريج ، قال : أصحاب الصومعة ؟ قالت : نعم ، قال : اهدموا صومعته وأتوني به ، فضربوا صومعته بالفئوس حتى وقعت . فجعلوا يده إلى عنقه بحبل ؛ ثم انطلقَ به ، فمر به على المومسات ، فرآهن فتبسم ، وهن ينظرن إليه في الناس ، فقال الملك : ما تزعمُ هذه ؟ قال : ما تزعم ؟ قال : تزعم أن ولدها منك ، قال : أنتِ تزعمين ؟ قالت : نعم ، قال : أين هذا الصغير ؟ قالوا : هو ذا في حجرها ، فأقبلَ عليه فقال : من أبوك ؟ قال : راعي البقر ، قال الملك : أنجعل صومعتك من ذهب ؟ قال : لا ، قال : من فضة ؟ قال : لا ، قال : فما نجعلها ؟ قال : ردوها كما كانت ، قال : فما الذي تبسمت ؟ قال أمراً عرفته ، أدركتني دعوة أمي ، ثم أخبرهم .

صحيح : [خ : ٦٠ - ك الأنبياء ، ٤٨ - ب ﴿ واذكر في الكتاب مريم ﴾ [مريم : ١٦] م . ٤٥ - ك البر والصلة والآداب ، ح ٧ ، ٨] .

١٥ - باب عرض الإسلام على الأم النصرانية - ١٨

٣٤/٢٦ - عن أبي هريرة قال :

ما سمع بي أحد يهودي ولا نصراني ، إلا أحببني ، إن أمي كنتُ أريدها على الإسلام فتأبى ، فقلت لها : فأبت ، فأتيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فقلت : ادعُ الله

(١) أي : من الزنى .

لها ، فدعا ، فأتيها وقد أجافت عليها الباب ، فقالت : يا أبا هريرة ! إنني
 أسلمت ، فأخبرث النبي ﷺ ، فقلت : ادعُ الله لي ولأمي ، فقال :
 « اللهم ! عبدك أبو هريرة وأُمُّه ، أحبهما إلى الناس » .
 حسن - « المشكاة » (٥٨٩٥) : [لم أعر عليه في شيء من الكتب الستة] .
 قلت : بل هو في صحيح مسلم (٧ / ١٦٥ - ١٦٦) بأتم مما هنا .

١٦ - باب برّ الوالدين بعد موتهما - ١٩

٣٦/٢٧ - عن أبي هريرة قال :
 « تُرْفَعُ للميت بعد موته درجته ، فيقول : أي رب ! أي شيء هذه ؟
 فيقال : ولدك استغفر لك » .
 حسن الإسناد .

٣٧/٢٨ - عن محمد بن سيرين قال : كنا عند أبي هريرة ليلة فقال :
 « اللهم اغفر لأبي هريرة ، ولأمي ، ولمن استغفر لهما » .
 قال محمد : فنحن نستغفر لهما حتى ندخل في دعوة أبي هريرة .
 صحيح الإسناد .

٣٨/٢٩ - عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال :
 « إذا مات العبد انقطع عنه عمله إلا من ثلاث : صدقة جارية ، أو علم
 ينتفع به ، أو ولي صالح يدعو له » .
 صحيح - « الإرواء » (١٥٨٠) : [م : ٢٥ - ك الوصية ، ح ١٤] .

٣٩/٣٠ - عن ابن عباس ، أنَّ رجلاً قال :
يا رسول الله ! إنَّ أُمِّي توفيت ولم توصِّ ، أفينفعها أن أتصدق عنها ؟
قال :

« نعم » .

صحيح - « صحيح أبي داود » (٢٥٦٦) : خ وغيره . ولم يقف عليه المحقق في
شيء من الكتب الستة !

١٧ - باب بَرٍّ من كان يَصِلُهُ أبوه - ٢٠

٤١/٣١ - عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ قال :

« إنَّ أبْرَّ البرِّ أن يَصِلَ الرجلُ أهْلَ وُدِّ أبيه » .

صحيح - « السلسلة الصحيحة » : [٣٠٦٣ ، م : ٤٥ - ك البر والصلة والآداب
ح ١١ و ١٢ و ١٣] .

١٨ - باب لا يُسَمِّي الرجل أباه ، ولا يجلس قبله ،

ولا يمشي أمامه - ٢٣

٤٤/٣٢ - عن عُروة - أو غيره - أنَّ أبا هريرة أبصرَ رجلين ، فقال

لأحدهما : ما هذا منك ؟ فقال : أبي ، فقال :

« لا تسمِّه باسمه ، ولا تمشِ أمامه ، ولا تجلس قبله » .

صحيح الإسناد .

١٩ - باب هل يُكنى أباه ؟ - ٢٤

٤٦/٣٣ - عن ابن عمر قال : « لكن أبو حفص عمر قضى » .
صحيح الإسناد .

٢٠ - باب وجوب صلة الرحم - ٢٥

٤٨/٣٤ - عن أبي هريرة قال : لما نزلت هذه الآية : ﴿ وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ ﴾ [الشعراء : ٢١٤] قام النبي ﷺ فنادى :
« يا بني كعب بن لؤي ! أنقذوا أنفسكم من النار ، يا بني عبدمناف !
أنقذوا أنفسكم من النار ، يا بني هاشم ! أنقذوا أنفسكم من النار ، يا بني
عبدالمطلب ! أنقذوا أنفسكم من النار ، يا فاطمة بنت محمد ! أنقذي نفسك
من النار ، فإنني لا أملك لك من الله شيئاً ، غير أن لكم رحماً سأبؤها
ببيلالها » .^(١)

صحيح - « الصحيحة » (٣١٧٧) : [خ : ٥٥ - ك الوصايا ، ١١ - ب هل

(١) أي : أصلكم في الدنيا ، ولا أغني عنكم من الله شيئاً ، والبيلال جمع بلك .
واعلم أن جملة (البلال) هذه قد جاءت معلقة في « صحيح البخاري » من حديث عمرو بن
العاص ، وهو مخرج في « الصحيحة » أيضاً برقم (٧٦٤ - المجلد الثاني) ، وقد كنت أعلنتها بجهالة
أحد روايتها ، فتشبت بذلك فضعفها من ليس له عناية في هذا العلم ؛ إلا تضعيف الأحاديث الصحيحة
بأوهى العلل ، مع تجاهله للمتابعات والشواهد ؛ فإن هذه الجملة لها هذا الشاهد من حديث أبي هريرة
وكان ماثلاً بين عينيه ، ومع ذلك فقد تجاهله ، وكم له من مثل هذا الجور على الأحاديث الصحيحة
كحديث العرياض بن سارية السلمي وغيره وقد ذكرت نماذج أخرى من الصحيحة التي ضعفها بجهل
بالغ ، واستهتار عجيب بهذا العلم وأقوال الحفاظ في آخر المجلد الثاني المشار إليه من طبعته الجديدة =

يدخل النساء والولد في الأقارب ؟ . م . ١ - ك الإيمان ، ح ٣٤٨] .^(١)

٢١ - باب صلة الرحم - ٢٦

٤٩/٣٥ - عن أبي أيوب الأنصاري، أن أعرابياً عرض للنبي ﷺ في مسيره ، فقال : أخبرني ما يقربني من الجنة ويباعدني من النار ، قال : « تعبد الله ولا تشرك به شيئاً ، وتقيم الصلاة ، وتؤتي الزكاة ، وتصل الرحم » .

صحيح - « الترغيب » (٧٤٣) : [خ : ٢٤ - ك الزكاة ، ١ - ب وجوب الزكاة . م . ١ - ك الإيمان ، ح ١٢] .

٥٠/٣٦ - عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : « خلق الله عزَّ وجلَّ الخلق ، فلما فرغَ منه قامت الرحم ، فقال : مه ! قالت : هذا مقام العائذ بك من القطيعة ، قال : ألا ترضين أن أصل من وصلك وأقطع من قطعك ؟ قالت : بلى يا رب ! قال : فذلك لك » .
ثم قال أبو هريرة : اقرؤوا إن شئتم ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ ﴾ [محمد : ٢٢] .

صحيح - « السلسلة الصحيحة » (٢٧٤١) : [خ : ٦٥ - ك التفسير ، ٤٧ -

- الذي سينشر قريباً إن شاء الله تعالى .

(١) قلت : عزوه لـ (خ) ليس بجيد ، لأنه عنده بسياق آخر نحوه ، وليس فيه جملة (البلال) ، فانظره إن شئت في كتابي « مختصر صحيح البخاري » (رقم : ١٢٢٧) من المجلد الثاني وقد طبع والحمد لله .